

# حرب استنزاف في مأرب تنذر بموجة نزوح جديدة

## مخاوف من تفاقم معاناة النازحين بفعل المعارك بين الحكومة والحوثيين



لا حياة في المخيم

من سبتمبر في المحافظة، وتضم المحافظة 140 مخيماً للنازحين بينها مخيم الجفينة وهو الأكبر في اليمن حيث يعيش فيه نحو 40 ألف شخص بحسب السلطات المحلية.

وتؤكد المتحدث باسم منظمة الهجرة الدولية في اليمن أوليفيا هيدون أنه في سبتمبر "أدى التصعيد في القتال إلى نزوح 8000 شخص".

ومنذ نهاية يناير مع بداية المعارك للسيطرة على مدينة مأرب، نزح أكثر من 70 ألف شخص إلى أو داخل المحافظة. ووفقاً لهيدون، فإن مدينة مأرب مزحمة بالفعل إذ لم يجد نحو 80 في المئة من القادمين الجدد أي مكان للذهاب إليه مؤخراً "واضطروا للاستقرار في مخيمات مزدحمة للغاية"، مؤكدة "هذا أمر يبعث على القلق خاصة مع تفشي فيروس كورونا المستجد".

ويحمل مراقبون للشان اليمني الحكومة الشرعية بتحمل مسؤولية سياسية عن معاناة النازحين، بعد فشلها في تأمين المناطق المحررة وسقوط بعضها في قبضة الميليشيات الحوثية مثل الجوف ونهم وبعض مناطق محافظة البضياء، وانتقال الخطر الحوثي إلى داخل محافظة مأرب.

ويرجع مراقبون هذا الفشل الحكومي إلى استنزاف الفساد في مؤسسات الشرعية بما في ذلك الجيش الذي كشفت المواجهات العسكرية الأخيرة في مأرب عن وجود قوائم المرتبات فقط، في الوقت الذي تدافع فيه القبائل عن المحافظة بمعزل عن أي دعم حكومي حقيقي وفعال. وتشير معلومات إلى وجود عامل سياسي آخر ساهم في استعادة الحوثيين لبعض المناطق المحررة وتكثيف هجومهم على محافظة مأرب الغنية بالنفط، وهو تمهيداً لتيار موال لقطر وجماعة الإخوان من مشروع استكمال تسليم شمال اليمن للحوثيين ونقل المعركة إلى المحافظات الجنوبية وفتحاً لمخطط قطري-تركي-إيراني يستهدف إرباك التحالف العربي وتسلية الجنوب لجماعة الإخوان المسلمين.

وتابع "في حال نزحنا مرة أخرى، ستكون كارثة حقيقية علينا وعلى الكثير من النازحين، فليس لدينا مكان آخر. إلى أين نذهب؟"

ومثلت مدينة مأرب ملجأ للكثير من النازحين الذين فروا هرباً من المعارك أو أملاً ببداية جديدة في مدينة ظلت مستقرة لسنوات، ولكنهم أصبحوا الآن في مرمى النيران مع اندلاع القتال للسيطرة عليها.

وحتى بداية 2020، استطاعت مدينة مأرب أن تعزل نفسها إلى حد ما عن الحرب وأثارها بفضل النفط والغاز فيها، وقربها من الحدود الشمالية لليمن مع السعودية، والتوافق بين قبائلها.

**مأرب تضم 140 مخيماً للنازحين بينها مخيم الجفينة الأكبر في اليمن حيث يعيش فيه نحو 40 ألف شخص**

وكان من بين الذين هربوا من مناطق النزاع وتوجهوا إلى مأرب أطباء ورجال أعمال وأثرياء ازدادت بعيد وصولهم الاستثمارات وارتفعت أسعار العقارات. وازدهرت الأعمال في المدينة شيئاً فشيئاً، من افتتاح المطاعم إلى مشاريع البناء، إلى أن اشتعلت المعارك فيها هذا العام، مهددة بسقوطها في أيدي المتمردين ومتسببة بموجات نزوح ضخمة.

وبعد ست سنوات من الاقتتال على السلطة في نزاع حصد أرواح الآلاف، يشهد اليمن انهياراً في الصحة والاقتصاد والتعليم وغيرها من القطاعات، فيما يعيش أكثر من 3.3 مليون نازح في مدارس ومخيمات تنفّس فيها الأمراض كالكوليرا بفعل شح المياه النظيفة. ويجسب تقرير صادر عن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في محافظة مأرب، فإن 4847 أسرة يمنية نزحت في الفترة من 20 أغسطس إلى 15

لهجمات بالصواريخ على مناطقهم وهو الأمر الذي حدث في مرات سابقة باتت فيها المناطق السكنية هدفاً للهجمات الحوثية التي يعتقد مراقبون يمنيون أنها ممنهجة وتهدف إلى إخلاء المحافظة من أكبر قدر ممكن من السكان لتسهيل مهاجمتها.

وكما هو الحال مع أسرة هادي الفقيرة المكونة من تسعة أفراد التي تجد نفسها في كل مرة مضطرة لجمع حاجياتها، من الملابس إلى ثلاجة الطعام، والهرب نحو مخيم جديد في البلد الغارق في الحرب منذ منتصف 2014، أصبح النزوح أمراً معتاداً للكثير من الأسر اليمنية الفارة من جميع الحرب التي تمتد إلى مناطق يمنية كانت تصنف آمنة.

ووصلت الأسرة في أواخر أغسطس الماضي إلى مخيم السويداء الممتد على مساحة كيلومتر واحد والذي يضم أكثر من 700 أسرة نازحة، وبينما انشغل الوالد بتركيب الأسس الحديدية لخميمته الجديدة، جلس أطفاله السبعة بالقرب من بعض الأساسات التي جلبوها معهم. ويصف هادي مسلسل النزوح المستمر الذي تعرضت له أسرته، "حتى هذه اللحظة، نزحنا خمس مرات"، مضيفاً "وصلنا إلى هذا المخيم الذي لا توجد فيه أي مقومات للحياة".

وروى هادي كيف أنه اضطر في عام 2015 للهروب مع أفراد عائلته من نهم (شمال صنعاء) بعدما اقتربت المعارك من منزلهم، قبل أن تبدأ رحلة النقل من مخيم إلى آخر في عدة مناطق وصولاً إلى مخيم السويداء في مأرب. وقال "في كل مرة ننزح فيها، أحاول طماننتهم بأننا سنستقر. نترك أغراضنا في كل نزوح لأننا غير قادرين على حملها".

وتضطر العائلات إلى المخيمات المكتظة إلى مشاركة أماكن ضيقة. وسيكون هادي وأطفاله مجبرين على مشاركة خيمتهم مع ابنه المتزوج وزوجته الحامل.

وقال الأب "أتحمل الوضع برحابة صدر لإيماني بالله، لكن نفسية الأطفال وزوجتي مدمرة. لقد سنموا من الحياة".

شكل القتال الدائر بين المتمردين الحوثيين وقوات الحكومة اليمنية في مدينة مأرب الاستراتيجية دافعاً لفرار الآلاف من الأسر إلى مناطق أخرى وإنشاء مخيمات جديدة مما فاقم من معاناتها بسبب غياب مقومات الحياة.

**مأرب (اليمن) -** قالت مصادر عسكرية يمنية إن المتمردين الحوثيين يضيّقون الخناق على مدينة مأرب الاستراتيجية من ثلاثة اتجاهات ويرسلون المئات من المقاتلين يومياً لمواجهة قوات الحكومة المدعومة من تحالف عسكري بقيادة السعودية.

وتعد السيطرة على المدينة الغنية بالنفط وآخر معاقل الحكومة في الشمال مسألة "حياة أو موت" بالنسبة للحوثيين المدعومين من إيران، الأمر الذي فاقم من الأزمات التي تلاحق النازحين في مأرب.

وشكلت قصة المواطن اليمني هادي أحمد هادي، الذي نصب خيمة في خامس مخيم يفر إليه مع عائلته خلال السنوات الخمس الماضية بفعل الحرب، مخاوف كبيرة من نزوح جديد بسبب اشتداد المعارك في مأرب.

ويرى الباحث السياسي اليمني في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ماجد المنجعي أن القتال الدائر حالياً في مأرب "يشكل أعلى معدل قتال في اليمن من ناحية عدد الاشتباكات".

وقال إن ما يحدث حالياً هو عبارة عن "حرب استنزاف". وكما هو الحال في المناطق الأخرى، فإن المدنيين هم الذين يدفعون الثمن الأكبر.

ويؤكد سيف مفتي مدير الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في محافظة مأرب أن "الحرب التي تدور في أطراف مأرب أتت إلى تدفق آلاف من الأسر إلى مديريات أخرى وتم إنشاء مخيمات جديدة".

وتقدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عدد

النازحين داخلها في اليمن بحوالي 4 ملايين شخص بحلول نهاية عام 2019، ويسكن قسم كبير من هؤلاء النازحين في مخيمات متفرقة في محيط مدينة مأرب هرباً من الميليشيات الحوثية التي تستهدف المناوئين لها وتمارس سياسة ممنهجة للتعاقب الجماعي تظل أسر المعارضين من خلال تفجير أو مصادرة منازلهم في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وتساعد المخاوف الأممية من تفاقم معاناة النازحين في محافظة مأرب الذين تضاعفت أعدادهم بعد انضمام الآلاف من النازحين إلى المحافظة في أعقاب سيطرة الميليشيات الحوثية على محافظة الجوف ومنطقة نهم.

وتشير تقارير شبه رسمية إلى بدء موجة معاكسة من النزوح من مأرب إلى مناطق أخرى نتيجة لتكثيف المتمردين الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء ومناطق شاسعة في شمال وغرب اليمن هجماتهم لطرد قوات الحكومة المتفرقة بها من مدينة مأرب (120 كلم شرق صنعاء) بهدف استكمال سيطرتهم على الشمال اليمني.

واشدت المعارك في الأسابيع الأخيرة وأصبحت تهدد مخيم السويداء الواقع شمال مدينة مأرب، كما تبرز المخاوف في أوساط النازحين من شن الحوثيين

# المالكي والعامري يبحثان عن دعم العشائر للإطاحة بالكاظمي

بغداد - كشفت مصادر استخبارية عن عواد حراك يقوم به زعيم منظمة بدر هادي العامري في أوساط عشائرية جنوب العراق، وفي صفوف ضباط ضمن بعض الأجهزة الأمنية لجس النبض بشأن إمكانية تنفيذ انقلاب ضد حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي.

وأشارت المصادر إلى أن تحركات العامري تحظى بدعم وإسناد واضح من قبل زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي.

ويخشى العامري والمالكي أن يحل موعد الانتخابات المبكرة الذي حدده الكاظمي ليكون مطلع يونيو 2021، وقد افلسا تماماً في الشارع الشيعي، الذي يبدو أنه مستعد لدعم رئيس الحكومة، أكثر من غيره، في الاقتراع القادم.

وبالرغم من أن نواباً في البرلمان العراقي من كتلتَي العامري والمالكي يؤكدون في وسائل الإعلام أن الكاظمي تعهد قبل تكليفه بعدم الترشح في الانتخابات المقبلة والامتناع عن دعم أي منافس على حساب آخر، إلا أن هذه الأحاديث كانت مرسلة بلا دليل، فضلاً عن أنها تمثل وجهة نظر طرف واحد.

وسيكون خيار سحب الثقة من الحكومة حاضراً عبر البرلمان، لكن تمريره قد يكون مستحيلًا، بالنظر إلى التأييد الكبير الذي تبديه القوى السياسية السنية والكرديّة للكاظمي، ما يضع القوى الشيعية في مأزق كبير، نظراً لأنها تجد نفسها غير مسيطرة على منصب رئيس الوزراء، الذي يقع ضمن حصصها في النظام السياسي العراقي.



حامد الموسوي الطائفة الشيعية أصبحت مهددة بالكامل على المستوى السياسي

ويقول حامد الموسوي، وهو نائب عن تحالف الفتح، إن "الطائفة الشيعية أصبحت مهددة بالكامل" على المستوى السياسي، محذراً من أن "الشيعية يتعرضون لاستهداف ممنهج" وأضاف أن "القوى الشيعية تعترف بالقدور السياسي لكنها ليست الوحيدة في الحكم"، مشيراً إلى أن الرئيس العراقي برهم صالح، اجتمع بقيادة القوى

# «السمعة السيئة» تدفع إلى سحب استثمارات بريطانية من قطر

البريطانية في الدولة الخليجية. وأضافت أن "مراقبي حقوق الإنسان يقولون إنه، وفي حين يتم إحراز تقدم، إلا أنه لا تزال أمامهم طريق طويلة" لإصلاح الوضع الحقوقي.

ومن جانبه قال عضو لجنة التدقيق مايك هيب، إن "إقراض المال لقطر يبدو متناقضاً مع كل شيء نقوله عن المساواة والتعددية وكيفية ممارستنا لعملنا"، في انتقاد واضح للاستثمارات البريطانية في قطر بسبب سجلها الحقوقي السيئ. واستثمرت السلطات البريطانية مبلغ 20 مليون جنيه إسترليني (نحو 25 مليون دولار) في قطر خلال العام 2019.

وتفيد تقارير بأن مبلغ الـ6 ملايين جنيه إسترليني، التي سحبت تمثل أكثر من نصف استثمارات مفوضة الشرطة والجريمة والبالغة 11.4 مليون جنيه اعتباراً من مارس الماضي. وكان حجم الاستثمارات الإجمالي 46.5 مليون جنيه في العام الذي سبق ذلك، ذهب أقل من نصفه بقليل إلى قطر.

لندن - دفعت "السمعة السيئة"، التي تلاحق السلطات القطرية والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان بحق الآلاف من العمال، بالاستثمارات البريطانية إلى سحب استثمارات بقيمة 6 ملايين جنيه إسترليني من قطر. وفشلت الدوحة في دعايتها الإعلامية الواسعة وحملات العلاقات العامة التي صرفت عليها بشكل سخيف في تقديم نفسها للمجتمع الدولي كدولة سليمة من انتهاكات حقوق الإنسان. وقررت مفوضية الشرطة والجريمة في مقاطعة ساسيكس البريطانية كيني بورن إلى سحب استثمار 6 ملايين جنيه إسترليني من قطر بعد انتقادات من لجنة مستقلة لتدقيق الحسابات هذا الاستثمار، بسبب المخاوف بشأن انتهاك حقوق الإنسان. وقالت مفوضية الشرطة إنها تقاسمت المخاوف مع آخرين بشأن الوضعية الحقوقية في قطر، مشيرة إلى أنها أصرت بسحب الاستثمارات وطلبت مراجعة شاملة لكل المحفظة الاستثمارية



ظروف غير لائقة للعمل

# إجراءات كويتية لـ«تنظيف» جهاز أمن الدولة من الفاسدين

حالة التستر على الفاسدين داخل الجهاز الأمني، الذي يفترض أنه العين الساهرة على أمن المواطنين والحامي من أي تلاعب في قضايا تمس من الأمن القومي للبلاد.

وشكلت قضية الصندوق الماليزي، وهي قضية تبييض أموال تبلغ قيمتها بضعة مليارات من الدولارات وتورط فيها مسؤولون بارزون، مصدر حرج كبير للسلطات، إضافة إلى قضية متاجرة غير مشروعة بالبشر وإقامات الوافدين إلى البلد تورط فيها نائب بنغالي يقيم في الكويت وكان يحصل على تسهيلات من مسؤولين كويتيين.

مدير أمن الدولة ومدير إدارة غسل الأموال السابق وعد من الضباط محورياً أساسياً للنقاش في البلد الذي يعاني من أزمة فساد وتراجع أسعار النفط وتفتش في فيروس كورونا والعجز في الميزانية وتراجع تصنيفه الائتماني. وقالت مصادر كويتية إن التحقيقات داخل جهاز أمن الدولة "أفضت إلى أن عدم البوح بمصادر الأموال دائماً ما يأتي في مصلحة المتهمين"، مشيرة إلى إجراء تحريات تكميلية داخل الجهاز لتصحيح أخطاء الماضي، خصوصاً لما تشهده البلاد من ملفات ساخنة. وتشير تلك الإجراءات إلى تحرك حاسم لإنهاء

وكشفت تحركات الشيخ سالم نواف عن عمليات فساد كبيرة داخل الجهاز الأمني الأكثر حساسية في الدولة الخليجية. ونقلت صحيفة "القبس" الكويتية الجمعة عن مصدر مطلع، "إن تحريات أمن الدولة في قضايا غسل الأموال خلال العامين الماضيين كانت تتكفي بالإشارة إلى مبالغ وأقوال المتهمين، وإن التحريات لا تفرج عن مصادر تلك الأموال، ما يجعل عناصرها غير متمثلة الأركان لدى إحالتها إلى المحكمة".

ومثلت عملية توقيف قيادات أمنية في أواخر الشهر الماضي من بينهم

الكويت - قالت مصادر سياسية في الكويت إن رئيس جهاز أمن الدولة الجديد الشيخ سالم نواف الأحمد الصباح، ابن نائب الأمير وولي العهد، اتخذ سلسلة من الإجراءات لتصحيح عمل الجهاز بعد فضيحة التسريبات والتجسس على نواب ومواطنين والتغطية على قضايا غسل الأموال.

وجاءت تلك الإجراءات في ظل ترقب لما ستؤول إليه جلسة مجلس الأمة، بعد أيام قليلة، بشأن العلاقة بين المجلس النيابي والحكومة التي يقودها رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد وإمكانية استمرارها من عدمه.